

النائب د. خليل الحية - «البرلمان»:

حكومة الحمد لله ضعيفة ومتردة ولم تقم بدورها المطلوب في قطاع غزة ونطالب بالمزيد من العمليات البطولية في القدس والداخل المحتل

التفاصيل 4 - 5



وفد التشريعي خلال زيارته جرحى العدوان في مستشفى بمدينة أنقرة التركية

النائب البردويل:

عباس أحد أركان

الحصار وتعطيل الإعمار

وخطابه الأخير مرفوض

2

ومردود عليه

نواب يطالبون بإعادة

7

الحياة للعمل البرلماني

النائب حماد: سأقاضي كل من كال الاتهامات لنا بدون بينة أو دليل



لن تنفي النائب حماد عن دوره في فضح ممارسات الاحتلال وأعوانه من المنافقين، وفق ما ورد في نص البيان.

الفلسطينية كل الذين ادعوا هذه الافتراءات دون بينة أو دليل، سوى حقدهم على الجهاد والمجاهدين وشرفاء الشعب. وشدد على أن هذه الخزبات

استهداف النائب حماد والزج بالمجاهدين والشرفاء في أتون صراعاتها الداخلية التي لا تتوقف، فتطلق العنان لزعرانها بسيل من الاتهامات والأكاذيب والافتراءات المستمرة بحق النائب فتحي حماد، وأضاف: "في الوقت الذي تتهم فيه أجهزة مخابرات العدو النائب حماد بالوقوف خلف العديد من أعمال المقاومة في الضفة والقطاع، وخصوصا بعد نجاح الحملات الأمنية التي قادها حماد ضد العملاء في قطاع غزة، وأمام تصريحات فتح المستمرة وقياداتها، فإننا نؤكد أن النائب حماد سيلاحق قانونيا وأمام المحاكم

أكد مكتب النائب فتحي حماد، أن الأخير سيلاحق قانونيا أمام المحاكم الفلسطينية كل من كال الاتهامات لشخصه دون بينة أو دليل، في إشارة إلى اتهامه من قبل عناصر ووسائل اعلام فتحاوية بالوقوف وراء التفجيرات التي استهدفت منازل وممتلكات للحركة في قطاع غزة مؤخرا. واتهم مكتب النائب حماد في بيان أصدره، حركة فتح بأنها "تتماهى مع مخططات العدو الصهيوني في استهداف النائب حماد". وقال البيان: "إن حركة فتح تأبى إلا أن تتساوق مع مخططات الاحتلال في

النائب شهاب: إبداع

المقاومة وإرادة الأسرى

سينتصران وسنرغم

الاحتلال على صفقة

3

تبادل جديدة



النائب عدوان: اتهامات فتح

لحماس بأنها وراء تفجيرات

6

غزة ذريعة لتخريب المصالحة



النائب أبو بكر:

تفجيرات غزة لعبة

2

ساذجة يديرها الاحتلال

لم يصارح جماهير فتح بمن قتل أبو عمار؟

النائب البردويل: عباس يتهرب من استحقاقات المصالحة وإعادة إعمار القطاع



أوضح النائب صلاح البردويل أن خطاب عباس أمام احتفال ذكرى عرفات في رام الله انطلق من ثلاث قضايا جوهرية في فكر عباس السياسي الأولى هي، التهرب من استحقاق مواجهة العدو وتدنيسه للقدس والمقدسات وقتله أبناء شعبنا بدم بارد، والثانية تهربه من استحقاق المصالحة وإعمار غزة، ولا سيما بعد اتفاقه المشؤوم مع الاحتلال والأمم المتحدة الذي يضع كل العراقيين أمام عملية الإعمار، والثالثة تهربه من الاستحقاق الفتحاوي الداخلي والوطني والإجابة على سؤال: من الذي قتل عرفات؟ ولماذا تعيش حركة فتح هذا الانقسام الداخلي الكبير؟

وأشار النائب البردويل إلى أن الخطاب بدأ متوتراً مجافياً للحقائق متنكراً لمشاعر أهلنا في الضفة والقطاع والقدس وأراضي ٤٨ الذين يذوقون مرارة الإجماع الصهيوني اليومي، واستحضر الخطاب قاموساً سيئاً من الاتهامات والسباب لحركة حماس لتصدير أزمة حركة فتح الداخلية إلى غيرها، فامتألاً خطابيه بالأكاذيب ولم يصارح جموع حركة فتح عن خطته وبرنامجه الحقيقي لمواجهة المرحلة سياسياً ووطنياً، والحقيقة أن عباس هو المسئول الأول عن تعطيل المصالحة وإعاقة عمل المجلس التشريعي، وإنعاش الإطار القيادي لمنظمة التحرير، وتفعيل قيام الحكومة بمهامها في قطاع غزة حسب الاتفاق.

واتهم البردويل عباس بالمسؤولية عن إلغاء مهرجان عرفات في غزة بسبب حسابات داخلية فتحاوية ظاهرة للعيان، وتابع "وهو أحد أركان تعطيل إعمار قطاع غزة، بل أحد أقطاب الحصار المشدد على قطاع غزة رغبة منه في تغييب حركة حماس والمقاومة عن المشهد السياسي حتى يستفرد بتصفية القضية بالطريقة التي يؤمن بها". وأضاف البردويل: "ولهذا فإن خطابه مرفوض ومردود عليه وكان الأولى به أن يوحد ولا يفرق، يعمر ولا يدمر، يقاوم ولا يساوم".

النائب عن حركة فتح نجاة أبو بكر: تفجيرات غزة لعبة ساذجة يديرها الاحتلال



أكدت النائب عن حركة فتح نجاة أبو بكر أن تفجيرات غزة، مجرد لعبة يقف وراءها الاحتلال الصهيوني. وقالت أبو بكر في تصريح صحفي مقتضب: "ما حدث في غزة من اعتداء وعبث اتجاه قادة حركة فتح قادة المشروع الوطني والذين عرف عنهم بتحيزهم الثابت والدائم لحرمة الدم الفلسطيني، ما هو إلا لعبة ساذجة يديرها الاحتلال وتنفذها أصابع مشبوهة، ومعادية لمصلحة الوطن".

يذكر أن تصريحات أبو بكر جاءت في الوقت الذي تصر فيه بعض القيادات في

حركة فتح على الزج بحركة حماس في أتون الصراعات الفتحاوية الداخلية المعروف.

يشار إلى أن محللين سياسيين أكدوا أن تفجيرات غزة جزء من الصراعات الداخلية الفتحاوي ومخطط لتعميق أزمة غزة.

اطمئنوا على جرحى العدوان هناك

نواب التشريعي يشاركون في مسيرات دعم القدس بتركيا



مراحمنا على صمت الأمة وانشغالها بأحداثها الداخلية.

زيارة الجرحى

من ناحية أخرى قام نواب التشريعي بزيارة جرحى العدوان الأخير على قطاع غزة والذين يتلقون العلاج في المستشفيات التركية بأنقرة واسطنبول، واطمأنوا على أوضاعهم الصحية، مطلعين على طبيعة الخدمات الطبية المقدمة لهم، مقدمين الشاكر لتركيا على تقديم الخدمة الانسانية والرعاية الطبية اللازمة لهؤلاء الجرحى والوقوف بجوارهم. والتقى النواب أثناء زيارتهم للجرحى بعضو المكتب السياسي لحركة حماس عماد العلمي والذي أصيب في الحرب الأخيرة و د. حسين عاشور واطمأنوا على صحتهم، وتبادلوا وجهات النظر فيما يخص آخر التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية، والأوضاع التي تشهدها مدينة القدس المحتلة مؤخراً.

أن الاحتلال منع منذ أيام إقامة الصلاة في المسجد الأقصى، وقام خلال الأسبوع الماضي بمهاجمة المرابطين داخله وعاث فساداً في الحرم القدسي وفجر القنابل داخل المصلى القبلي وأصاب العشرات من المرابطين. وشدد بحر أن هذه الهجمات الصهيونية لن يردعها الشجب والاستنكار العربي والإسلامي، وإنما على الأمة أن تتحرك وعلى الحكومات أن تقوم بأفعال ترتقي لمستوى الحدث بالقدس، وتجبر الاحتلال على التوقف عن هذه الممارسات الصهيونية الرامية لتهوديد المسجد الأقصى والمدينة المقدسة. وشكر بحر الشعب والحكومة التركية على مواقفهم المساندة والداعمة لفلسطين والقدس والمسجد الأقصى، مشيراً إلى أن الاحتلال الصهيوني يستغل حالة الارتباك والمشكلات التي تعاني منها الأمة ليستمر في تهويد القدس واقتحام المسجد الأقصى،

شارك وفد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس بالإنابة وعضوية النواب إسماعيل الأشقر وعبد الرحمن الجمل وسيد أبو مسامح في مسيرة تضامنية لدعم القدس والمسجد الأقصى نظمها الجالية الفلسطينية في تركيا، كما قاموا بزيارة تفقدية لجرحى العدوان الذين يتلقون العلاج في المستشفيات التركية.

وألقي الدكتور أحمد بحر كلمة في المسيرة التي نظمها الجالية الفلسطينية بتركيا وهيئة علماء المسلمين لدعم مدينة القدس والمسجد الأقصى حيث أكد على وجوب حشد تضامن شعبي ورسمي واسع لدعم مدينة القدس في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الصهيوني. وأشار بحر إلى أن المدينة المقدسة تمر بمرحلة حرجة من التهويد والتضييق، حيث

الإحتلال يفرج عن النائب في المجلس التشريعي محمد الطل



النائب سميرة الحلايقة والنائب محمد بلر لدى استقبالهم النائب محمد الطل فور الإفراج عنه

أفرجت سلطات الاحتلال مؤخراً عن النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل محمد الطل (٤٨ عاماً) من سجن النقب، وذلك بعد أربعة شهور من الإعتقال الإداري في سجون الاحتلال، وكان قد اعتقل عقب عملية الخليل في شهر حزيران الماضي. وأدلى النائب الطل بتصريحات صحفية فور الإفراج عنه أكد فيها أن الأسرى الفلسطينيين يعيشون قلقاً على مصير المصالحة الفلسطينية، ويدعون لتبنيها وعدم الإنجرار وراء كل ما يؤدي لفشلها، داعياً حكومة التوافق لإسراع الخطى نحو طي صفحة الانقسام، والسير قدماً لاستكمال الملفات العالقة وفي مقدمتها إعمار القطاع. مشدداً على أن أسرانا خلف القضبان يعيشون قلقاً على الوضع الصعب الذي تعاني منه مدينة القدس المحتلة في الفترة الأخيرة، وهم يتابعون آخر التطورات في المدينة ببالغ الأهمية.

مطالباً الأمتين العربية والإسلامية بضرورة دعم صمود أهل القدس في وجه المخططات الصهيونية التي تهدف لتهوديد المدينة وترحيل أهلها وإبعادهم لخارج حدودها، مشدداً على أن الاحتلال لم يتوانى في انفاذ مخططاته ولو لحظة واحدة، بينما لا يجد

أهلنا في القدس أي دعم أو تعزيز لصمودهم. وجدد النائب الطل مطالبته للمؤسسات الحقوقية العالمية وبرلمان العالم بالضغط والتحرك من أجل الإفراج عن باقي النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال، منوهاً لأن استمرار اختطافهم في سجون الاحتلال يعتبر بمثابة خرق لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الانساني، مضيفاً بأن الاحتلال لا يقيم وزناً للحصانة البرلمانية التي يفترض أن النواب يتمتعون بها. يشار الي أنه وبعد تحرير النائب الطل يبقى في سجون الاحتلال (٢٦) نائباً فلسطينياً من نواب المجلس التشريعي بالإضافة لوزيرين اثنين لا يزالون أيضاً رهن الإعتقال.

أهلنا في القدس أي دعم أو تعزيز لصمودهم. وجدد النائب الطل مطالبته للمؤسسات الحقوقية العالمية وبرلمان العالم بالضغط والتحرك من أجل الإفراج عن باقي النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال، منوهاً لأن استمرار اختطافهم في سجون الاحتلال يعتبر بمثابة خرق لقواعد القانون

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

لنتكاتف جميعا في وجه دعاة الفتنة والتخريب

ينبغي التأكيد، ابتداءً، على أن أحداً، أياً كان، لا يستطيع أن يجهض مسيرة المصالحة الفلسطينية وجهود تحقيق الوفاق الوطني أو يعيد إنتاج ظاهرة الفلتان الأمني التي أقضت مضاجعنا وأرهقت البلاد والعباد في مرحلة ما قبل الانقسام.

تبعاً لذلك، فإن العمل لاستكمال إنجاز مسيرة المصالحة وملفاتها الرئيسة سوف يبقى شغلنا الشاغل ومحور عملنا الرئيس طيلة المرحلة الراهنة، بما ينسجم مع التزامنا التام بالمصالح العليا لشعبنا الفلسطيني، ودعم وتعزيز كل ما من شأنه رفع المعاناة والألم عن شعبنا المرابط وأهلنا الصامدين.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد لجماهير شعبنا الفلسطيني أن حوادث التفجير الأخيرة التي طالت مداخل بيوت عدد من قادة حركة فتح والمنصة الخاصة بمهرجان إحياء الذكرى العاشرة لاستشهاد القائد والرمز الوطني الكبير ياسر عرفات رحمه الله، هي حوادث إجرامية مدانة وينبغي محاربتها والعمل على كشف مرتكبيها وتقديمهم إلى القضاء، كي يأخذوا جزاءهم العادل وعقوبتهم المستحقة وفقاً للقانون.

إن المجلس التشريعي الفلسطيني يدرك تماماً أبعاد وحقيقة ومرامي هذه التفجيرات التي تستهدف نفس وتفجير مسيرة المصالحة الفلسطينية، والعمل على إحياء الفتنة بين أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية، خدمة لمصالح وأهداف الاحتلال الصهيوني الذي يحاول جاهداً، وبكل الوسائل، ضرب التوافق الفلسطيني الداخلي، وإدامة وتكريس الانقسام وإحباط الجهود الخاصة بملف إعمار ما دمّر الاحتلال في حربه الإجرامية الأخيرة ضد شعبنا.

لذا، فإننا نربأ بالسيد محمود عباس وبإخواننا في حركتي فتح وحماس أن ينجروا إلى مربع الخلاف والمناكفات الإعلامية من جديد، وندعوهم إلى تقويت الفرصة على كل المتربصين والمترقبين ودعاة الفتنة والتخريب الذين ينفذون أجندات خاصة لا تمت لمصالح شعبنا وقضيته الوطنية بصله، ولا يقيمون وزناً للمعاناة الكبرى التي يزرع تحت نبرها شعبنا الفلسطيني، وخصوصاً في ظل الدمار الهائل الذي خلفته الحرب، وانضافت تجلياته إلى تداعيات حصار شرس مستمر منذ ثمانية أعوام، ما جعل شرائح وقطاعات واسعة من شعبنا تعيش ظروفاً معيشية بالغة القسوة وجحيماً لا يطاق.

إننا اليوم كفلسطينيين- أمام اختبار وطني حاسم لجهة الارتقاء إلى مستوى التحديات الخطيرة التي تعصف بشعبنا ووطننا وقضيتنا، ومواجهة دعاة الفتنة والعبث والتخريب، والوقوف عند حجم مسؤولياتنا الوطنية العظمى في ظل شراسة الحصار وقسوة العدوان، لأن شعبنا ومعهم كل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، لن يسمح لأحد، أياً كان، أن يعيث بأمنه واستقراره الداخلي، أو يحاول المساس بمسيرة المصالحة والتوافق الوطني، أو يعمل على إعاقة جهود تحقيق الإعمار، ولن يمنحه الفرصة لإعادة الوضع الفلسطيني الداخلي سنوات طويلة إلى الوراء.

وانسجاماً مع مقتضيات الحكمة والمنطق والعقل فإن الحلقة المفرغة من الاتهامات المتبادلة بين الإخوة في حركتي فتح وحماس يجب أن تتوقف فوراً، وأن يصر إلى تنقية الأجواء والمناخات الوطنية من جديد، بما يفسح مجالاً أمام عودة حكومة التوافق الوطني والسيد رامي الحمد الله والأخ عزام الأحمد وإخوانه من قادة فتح إلى قطاع غزة خلال الأيام القادمة، بهدف استكمال تطبيق ملفات المصالحة الوطنية وتقديم الخدمات للناس والوقوف عند مسؤولياتهم بشأن معبر رفح البري والمعابر الأخرى وتكثيف الجهود الخاصة بملف الإعمار، والعمل على إحياء عمل المجلس التشريعي وعقد جلسة خاصة خلال الأيام القادمة.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نطمئن أبناء شعبنا أننا سوف نبقي الأمناء على مصالح شعبنا وقضيته الوطنية، وأننا سنعمل جنباً إلى جنب مع كل المخلصين من القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية من أبناء شعبنا لتذليل كل العوائق وتجسير كل الفجوات التي تعترض طريق المصالحة الوطنية، وتعزيز الصف الوطني الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية ومخططاته العنصرية على أرضنا المباركة، وفي مقدمتها الاعتداءات والمخططات التي تستهدف مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن الشهيد ياسر عرفات هو محل إجماع وطني بصفته رمزاً من رموز النضال الوطني الفلسطيني، وأن أحداً لا يستطيع الانتقاص من مكانته وقيمه الوطنية في قلوب أبناء شعبنا، ما يؤكد أن إحياء ذكرى استشهاده محلها القلوب قبل أن تكون في الساحات والبيادر.

وختاماً، فإن مسيرتنا الوطنية التحررية، وفي قلبها الوحدة الوطنية والتكاتف الداخلي، ماضية إلى الأمام بفضل الله، ولن يعيقها أو يحد من زحف تقدمها عبث العابثين أو محاولات دعاة الفتنة والتخريب الذين لن يجدوا لهم ثغرة أو موطئ قدم بين ظهرانيها، وسيتذوق شعبنا ثمار العزة والانتصار عما قريب بإذن الله.

«ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً»

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

النائب شهاب : المقاومة ستجبر الكنيست

الصهيوني على إبطال قانون منع العفو عن الأسرى

القانون يهدف لتحقيق مكاسب

سياسية وحزبية وترضية لليمين الإسرائيلي المتطرف



أكد النائب الدكتور شهاب، مسئول ملف الأسرى بالمجلس التشريعي الفلسطيني، أن المقاومة الفلسطينية ستجبر الكنيست الصهيوني على إبطال قانونه الأخير والقاضي بمنع العفو عن الأسرى.

وقال شهاب في تصريح صحفي لصحيفة البرلمان، إن إرادة الأسرى وإبداع المقاومة سينتصران في النهاية بإذن الله وسنحطم كبرياء الاحتلال وسنجره على إبطال قانونه الأخير، وسنحرر أسرارنا ونمرغ أنف الاحتلال في التراب، فإن من صنع صفقة "وفاء

الأحرار" قادر على إبرام صفقات أمثاله وزيادة .

وأضاف قائلاً: "سليجاً الاحتلال مرغماً لإلغاء القانون عند إتمام أي صفقة قادمة لإطلاق سراح جنوده المأسورين، إذ أن الاحتلال لا يستطيع الاستمرار في تجاهل ملف هؤلاء الجنود".

ووصف القانون بالعنصري، والجائر، والظالم، والمخالف للقوانين الشرعية والدولية واتفاقية جنيف التي تنص على الإفراج عن الأسرى في حال التوصل لاتفاق سياسي بين الأطراف المعنية، موضحاً أن القانون يمثل حكماً بالإعدام البطيء بحق الأسرى، وهو حكماً يتخذه الاحتلال على سمع وبصر العالم أجمع، دون أن يحرك هذا العالم ساكناً، مضيفاً بأن القانون يدل على نهج حكومة الاحتلال المتطرف، منوهاً للقوانين العنصرية التي قامت حكومة الاحتلال باتخاذها سابقاً، وهي قوانين غير شرعية وجائرة وظالمة بحق الأسرى.

وبين شهاب أن القانون يسمح للقضاة بتشديد الأحكام وفقاً لمعايير جديدة، تضمن تحديد مدة الحكم بالسجن ٤٠ عاماً على الأقل، وأنه لا يحق للسجين تقديم طلب تحديد مدة محكوميته بالمؤبد إلا بعد قضاء ١٥ عاماً في السجن، موضحاً أن القانون يحد من صلاحيات الرئيس الصهيوني، ويمنع منح العفو أو تخفيف العقوبة من قبل رئيس الدولة أو الحكومة الإسرائيلية لمن حُكم بالسجن المؤبد.

ونوه إلى أن القانون يعكس الاستهتار الحقيقي من قبل الاحتلال بالقيم الأخلاقية والإنسانية ضد شعبنا وأسرانا بل ضد الإنسانية أجمع، كما أنه سيسفز الشعب الفلسطيني وسيدفع قواه الفاعلة للجوء إلى استخدام كل السبل، وعلى رأسها القوة، وكذا تحريض العالم عنصرية الاحتلال وإجباره على إلغاء القانون، موضحاً أن التجارب التاريخية تؤكد أن صفقات تبادل الأسرى هي بمثابة أمراً مشروعاً دينياً وقانوناً وإنسانياً وسياسياً، وهي أمور مارسستها شعوب العالم.

وأشار شهاب إلى أن الاحتلال يتعامل مع الأسرى الفلسطينيين داخل السجون كورقة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية وداخلية، مبيناً أن كل القوانين العنصرية الظالمة التي شرعها الاحتلال بالباطل، وكل سياسات الاحتلال وجهوده لم تنل من عزيمة أسرارنا القوية، بل زادت من صمودهم كما ضاعفت جهود المقاومة لتحريرهم.

ولفت إلى أن القانون الصهيوني يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية وحزبية لمن شرعوه خلال الانتخابات الإسرائيلية القادمة، ويعتبر ترضية لليمين الإسرائيلي المسيطر والمهيمن على الحكومة الإسرائيلية، وترضية للشارع الإسرائيلي، والناخب الصهيوني، بغية رفع معنوياته المنهارة أصلاً بعد فشل قادة الاحتلال في الحرب على غزة.

وشدد لأن طبيعة القانون تأتي في سياق الضغط على الأسرى وذويهم وإحباط معنوياتهم، خاصة ذوي الأحكام العالية وبث اليأس من تحريرهم في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، بالإضافة للضغط على فصائل المقاومة وبث ثقافة اليأس من تحقيق صفقة تحرير مميزة، على غرار وفاء الأحرار التي أبرمتها المقاومة مؤخراً، مؤكداً على أن الاحتلال يسعى أيضاً من خلال القانون المذكور لزرع الخوف في صفوف رجال المقاومة بأنهم إذا اعتقلوا فإنهم لن يحرروا أبداً.

النائب د. خليل الحية: الحل الأمثل للحالة الفلسطينية الذها

فتح وابو مازن يمارسان حالة من التعطيل المتعمد للحكومة بهدف منعها من ممارسة أعمالها في غزة

التشريعي، وحالة معابر القطاع، ومعبر رفح على وجه التحديد، بالإضافة للتفجيرات التي حدثت في غزة، وتداعياتها، وغير ذلك من الموضوعات التي تهم المواطن الفلسطيني. "البرلمان" التقت النائب في المجلس التشريعي والقيادي في حركة حماس د. خليل الحية وأعدت الحوار التالي:

كثير اللغط حول آلية إعمار القطاع حتي بات اليأس يتسلل لبعض اصحاب البيوت المهمة جراء العدوان الأخير، وطفى على السطح تصريحات عديدة حول عقد التشريعي لجسة في منتصف نوفمبر الحالي، والاجراءات الممكن اتخاذها اذا تم تعطيل الجلسة، والجدلية المثارة حول عمل الحكومة دون منحها الثقة من المجلس

الأمريين ومن ثم نقوم بتقييم أداءها، فنحن لسنا في فسحة أمرنا لتغيير الحكومات، ولا بد أن تعطى الحكومة فرصة لكن بدعم سياسي وقرار من فتح لها بالعمل، ولو شكلنا حكومة جديدة وتم التعامل معها بنفس الطريقة فسيكون هناك نفس النتيجة.

مطلوب القرار السياسي الأول وهو الاعتراف بان هذه حكومة الشعب في غزة والضفة ولها كل الصلاحيات القانونية اما تجزئة الملفات هذا يجب ان لا يكون، ولا نقبل به.

الحقيقة أن عمر الحكومة قارب على الانتهاء، وفي حال عدم اجراء الانتخابات فسنفكر في حكومة ثانية، ونحن نقول ان المخرج الأفضل للحالة الفلسطينية هو الذهاب لانتخابات عامة، رئاسة، وتشريعية، ومجلس وطني، لنضع حل لهذه الحالة المترهلة على الصعيد السياسي، ونحن سنقبل بصندوق لاقتراع، ونتائج الانتخابات.

ادعوا لاجراءات انتخابات عامة بعد ثلاث شهور من الان، ونحن نطالب ابو مازن وفتح بالالتزام بهذه التوجه وهو أحد الحلول الممكنة لكن تعطيل الحالة الفلسطينية يجب ان لا يستمر.

ويجب ان لا يتعامل مع غزة كأنها قرية نائية في احد مدن الضفة الأو جزيرة معزولة من الوطن، فالحقيقة أن غزة تمثل رافعة قوية للشعب الفلسطيني والمشروع الوطني.

ماذا بخصوص المعابر وعدم تسلم الحكومة لها حتى الان؟

هناك حالة من التعطيل المتعمد للقيام بدور الحكومة في غزة، ففي هذا الملف حصل أن رئيس الوزراء الحمد الله كلف

نطالب الأشقاء في مصر بفتح معبر رفح على مدار الساعة

نائبه زياد أبو عمر للجلوس مع المعنيين في غزة للاتفاق على تسلم المعابر والترتيبات اللازمة لذلك، وتم الاتفاق على آلية عمل كل الجهات المعنية بهذا الأمر، وكذلك اللجنة التي ستبت في موضوع الموظفين، ووعد أن يأتي



مازن وحركة فتح لتعمل بكامل طاقتها، وثانياً لم تعط الفرصة الكاملة ولا الغطاء السياسي لتأخذ دورها، وثالثاً الحكومة في حد ذاتها ضعيفة ولم تقم بدورها المطلوب في كل الملفات، وإن أردت أن أقيم الحكومة بشكل منصف وموضوعي فسيكون من خلال الثلاث قضايا السابقة. وأنا لو كنت مكان أي وزير إما أن أعمل أو استقيل لكنهم بقوا اسرى لتوجيهات ابو مازن وحركة فتح، وفي الملفات الأخرى ما الذي يعيقهم بالقيام بدورهم فيما يتعلق بوزارة الصحة وتحمل مسئولياتهم في الميزانيات التشغيلية لوزارات غزة ومؤسساتها الحكومية والرسمية.

أعضاء الحكومة هم أشخاص ضعاف ولم يتحملوا المسئولية عن الملفات الإدارية بحق أهلنا في قطاع غزة، والحكومة لها موقف سلبي واضح من الموظفين بشكل أو آخر.

والحكومة تحتاج لشيئين مهمين هما قرار سياسي من فتح وأبو مازن، وحاضنة سياسية للعمل في كل الملفات. وأنا أطالب أن تعطى الحكومة هاذين

حدث أليم مدان، وطالبنا من اليوم الأول الأجهزة الأمنية بملاحقة الفاعلين، وهذا حدث أرحى بظلاله على الكل الوطني، والآن الحالة لها شقان، وهما: البعد الأمني، والبعد الوطني السياسي والمصالحة، ويجب أن لا يكون هذا الحدث معيق، لأن الفاعلين فيما يبدو أرادوا تعطيل المصالحة والاعمار، وتعكير صفو العلاقات الوطنية والفصائلية، وتحديداً بين حركتي فتح وحماس.

نحن نطالب كل الأطراف مواصلة عملها والمضي قدماً في برنامج المصالحة وإنهاء الانقسام، وتوفير متطلبات شعبنا للصمود ومقاومة الاحتلال، ويجب أن لا يتم اتخاذ الحدث كذريعة لحرف البوصلة الوطنية عما يجري في المسجد الأقصى والقدس، التي هي عنوان الصراع والمعرفة التي يخوضها شعبنا ضد الاحتلال.

بعد إنقضاء عمر الحكومة المحدد بـ ٦ شهور" ماذا بعد لدى حركة حماس؟

هذه الحكومة فيها ثلاث قضايا الأولى أنها لم تحظ بالقرار السياسي الحقيقي من أبو

أول يوم من الانقسام لم نقبل بسياسة تعطيل المجلس التشريعي رغم أنهم في الضفة الغربية يحاولون تعطيله وأغلقوا أبوابه ولا يجزرو أحد من كتلة التغيير والاصلاح الوصول الى المجلس بما في ذلك رئيس المجلس د. عزيز دويك قبل اختطاف قوات الاحتلال له.

نحن واصلنا عملنا كمجلس تشريعي احتراماً للقانون وقمنا بسن قانون التوكيلات حتى لا يعطل المجلس، ونحن ندرك أن هناك ارادة للتعطيل فواجهنا ارادة التعطيل بسن قانون الفقه المقاوم بما يعرف بالتوكيلات، ومضينا تحت مظلة التشريع والقانون لنواصل مهماتنا في الرقابة والمحاسبة على الحكومة السابقة التي كانت في غزة وقمنا بعمل التشريعات وراقبنا على الأداء الحكومي بشكل جيد.

اليوم لن نقبل باستمرار تعطيل المجلس التشريعي، وسواصل عمل المجلس ونحن نأمل ان يشاركنا اخواننا في الضفة في الكتل البرلمانية الاخرى وهذه مسئولية تاريخية، والتاريخ سيكتب بحروفه من كان يعطل المجلس، نحن هنا سنواصل عملنا فيما يخص التشريعات ولدينا بدائل ومعطيات سنشرع بها بعد ١٥-١١، والبدائل تتمثل في ممارسة المجلس عقد جلساته الطبيعية ويواصل سن القوانين والتشريعات، وكذلك محاسبة الحكومة القائمة حكومة الوفاق الوطني، ومن حقنا منحنا الثقة من عدمه وحقنا ان نحاسبها وراقبها وننزع الثقة عنها بالبعد الوطني، فهناك مظلة وطنية أعطت الحكومة العمل.

أنا أدعو لمحاسبة الحكومة وأن يستدعى الوزراء للمحاسبة وفي حال رفضوا نحن سنعلن سحب الثقة من هذه الحكومة، سواء عبر المجلس التشريعي أو عبر تفاهات وطنية وفصائلية، نحن سندعو الكل الوطني لنزع الثقة إن رفضت الاستجابة لمحاسبة ومراقبة المجلس التشريعي، ولا اعتقد ان حكومة يمكن ان تبقى قائمة والمجلس التشريعي يسحب عنها الثقة الوطنية والدستورية.

نحن ككتلة برلمانية في المجلس التشريعي سنطالب حركة حماس بان تنزع اعترافها بالحكومة إن رفضت الاستجابة للمجلس، وأصررت على العمل بلا مرجعية قانونية أو دستورية.

بالنسبة للأحداث الأخيرة "التفجيرات" التي استهدفت قيادات من فتح هل تم التوصل للمنفذين؟ وما هدفها؟ ولماذا الآن بالذات في تقديرك؟

أولا نحن في موضوع التفجيرات نعتبرها

ماذا بشأن جلسة ١٥ نوفمبر، وهل مازالت الاتصالات مستمرة لعقدها؟

حدث تفاهات مع حركة فتح في القاهرة في شهر سبتمبر الماضي على أن يتم الاتفاق بين الكتل البرلمانية على عقد جلسة للمجلس التشريعي ورفع رسالة لأبو مازن بهذا الخصوص، لكن نقول اليوم بكل وضوح الظاهر أنه لا توجد إرادة عند محمود عباس لاستئناف عمل المجلس التشريعي للقيام بمهامه، سواء التشريعية أو الرقابية، وهذا ظهر جليا في المحطات المتعددة وكنا بين الحين والآخر نحاول التأكيد على ما تم الاتفاق عليه في وثيقة المصالحة، لكن كلما وصلنا الى مرحلة من الاتفاق بخصوص المجلس التشريعي نجد المبررات والتهرب من انعقاد جلسة المجلس بين الضفة وغزة بشكل موحد فعلى الرغم من التفاهات والاتفاقيات لكن الإرادة غير متوفرة لدي حركة فتح على ما يبدو، ومع ذلك نحن نقول أن المجلس التشريعي هو أبرز الشرعيات في النظام السياسي الفلسطيني، بل هو الشرعية الوحيدة الباقية.

وما لم ينعقد المجلس التشريعي ويواصل عمله بشكل حقيقي لمتابعة الحكومة وإعطائها الثقة ومحاسبتها تبق الحالة الفلسطينية منقوصة، ويبقى القانون والدستور في حالة تعطيل تام، وهذه الحالة برمتها لا تبشر بخير، لذلك نحن نؤكد على وجوب انعقاد المجلس ونطالب حركة فتح بضرورة المسارعة لانعقاد المجلس لأنه لا مصلحة حقيقية من وراء

السلطة والوكالة والاحتلال يؤخرون عملية الاعمار

تعطيله، ونحن بالمقابل لا يمكن أن نقبل أن يبق المجلس معطلاً، وستمارس دورنا الرقابي والمحاسبة للحكومة وفق ما يكفله لنا القانون ووفق مظلة التوافق الوطني في حكومة التوافق الوطني.

هل من إجراءات سيتم اتخاذها من قبل كتلة التغيير والإصلاح، اذا لم تنعقد جلسة ١٥ نوفمبر؟

نحن في كتلة التغيير والاصلاح في

بإلى انتخابات عامة.. رئاسية، تشريعية، ومجلس وطني

أبو مازن لم يعطي الحكومة الغطاء السياسي، وهي ضعيفة بالأساس، ولم تقم بالدور المطلوب منها

تعترينا الصدمة من حالة السكون العربي والاسلامي تجاه ما يجري في القدس، وأهلها يدافعون عن شرف وكرامة الأمة

الدولية، ووقف علاقات اقتصادية ولكن للأسف هناك حالة من السكون، ولم يحدث شيء من هذا القبيل حتى اللحظة.

لتقسيم المسجد الأقصى، وما اغلاق المسجد الأقصى لأول مرة إلا دليلاً واضحاً على ذلك، واليوم المسجد الأقصى يحرق

ونحن لا نقبله، ونطالب تعديل خطة سيسي بسرعة وعلى المجتمع الدولي أن يسارع في هذا الشأن، الحكومة في رام الله تريد أن تقاسم الشعب الذي قصف بنصف الأموال التي ستجمعها من مؤتمر الأعمار خذها نصف هذه الأموال لموازنتها وغزة ليست مشمولة بموازنة السلطة للعام ٢٠١٥ ونحن نقول أن هذه إجراءات مرهقة للناس.

ما يدخل حتى الآن من مواد بناء قبل الحرب أكثر مما دخل بعد الحرب، وهي مواد بناء للمؤسسات الدولية، المواطن الذي يحتاج لشيء بسيط ليحضر بيته ويأويه لا يجد اسمنت، من يعيق الأعمار جهات ثلاثة السلطة ممثلة بالرئيس محمود عباس والحكومة، والوكالة، والاحتلال يقف على رأس المعوقين للإعمار، ونحن ندد نقوس الخطر ويجب أن تتسارع الجهود لإغاثة هؤلاء المواطنين بدل اللعب بأعصابهم.

سلباً على مشاريع الأعمار الضخمة، بعض الناس المتضررين يحتاجون لكمية بسيطة من مواد البناء يجب السرعة بتعويض هؤلاء لأعمار منزلهم. وسلوك الأمم المتحدة ممثلة بالأمم المتحدة عليه ملاحظات عديدة أولاً انتهت الحرب منذ ثلاث شهور وما زالت الوكالة تحصى أضرار الناس وهذا أمر مستهجن والوكالة لم تنتهي حتى الآن من إعطاء الناس تعويض للإيجار، والمتضررين أضرار بسيطة لم تسعفهم حتى الآن، والوكالة مستفيدة من الأعمار بحيث أنها تحصل على ٢٠٪ من أموال الأعمار كإدارة أموال المخصصة للأعمار.

الملاحظة الأخرى أن الوكالة وضعت الشعب رهينة لقرار الاحتلال فيما يمنع ومن يمنع، فخطه سيسي أسوأ ما فيها أنها وضعت المدة الزمنية لتحديد حاجات المواطنين وتسليمها للاحتلال خلال ٣ شهور، وإذا حدثت هناك خلافات تبدأ من جديد ثلاث شهور أخرى، فسيري أعطى

بقرارات من الحكومة، لكن للأسف الشديد لم نسمع شيء حتى الآن، فنحن نسأل ما مصير هذه التفاهات، ونطالب أن تكون هذه التفاهات على أرض الواقع، كما نطالب الحمد لله بأن يحاسب أبو عمر على هذا التفاهم وأين ذهب به وماذا فعل به، وبالتالي الكرة عندهم الآن، هم من يعطل استلام المعابر.

والحقيقة أن من يعطل الإشراف على المعابر وفتحها بشكل جدي هي حكومة التوافق التي لا تريد أن تستلم ولا تنفيذ التفاهات التي تم الاتفاق عليها، ونحن اجتماعنا مع الوزراء الموجودين في غزة فتفاجئنا من أن هذه المواضع لم تطرح في اجتماعات مجلس الوزراء، ما يحدث باب دوار وحلقة مفرغة، نحن ندعهم الآن لإدارة المعابر، أين حكومة التوافق عن غزة في كل الملفات وفي كل ما يجري في غزة أين الولاية الدستورية للحكومة فهي لا تقوم بالدور المطلوب.

غير معقول أن تنفض الحكومة يدها من الأعباء الملغاة على عاتقها في غزة، ولا تقوم بدورها الإداري وهي ضعيفة ومملوكة ومترجلة.

هل من إجراءات أو اتصالات بشأن معبر رفح؟

المشكلة في معبر رفح هي مشكلة مع الاشقاء في مصر، ومعبر رفح مغلق بسبب ظروفهم الأمنية، ونحن نتساءل وما ذنب شعبنا أن يدفع ثمن إشكاليات داخل مصر، نحن قدرنا أن تكون غزة معبراً مع العالم عبر مصر، مع العلم أن كل دول العالم في الحروب لا تغلق معابرها فائتاء الحرب مع الاحتلال لم يخلق معبر كرم أبو سالم، ونحن جزء من شعب وليس دولة وليس لنا مخرج إلا معبر رفح فنطالبهم بفتح معبر رفح، هناك مرضى وحاجات لشعبنا للسفر وقضاء حاجاته.

كيف تقيمون خطة سيري للأعمار وأين وصل ملف الأعمار على أرض الواقع؟

واضح أن ملف الأعمار يسير ببطء شديد، ولا يجوز استبدال الأعمار بفكرة البيوت المؤقتة، أو ما يعرف (بالكرفانات) لأنها كانت فكرة لإيواء الناس مباشرة عبر الحرب وبشكل مؤقت، فهذه المشاريع هي مشاريع إغاثية وعاجلة، وليست دائمة، ولا يعقل أن يتحول قطاع غزة لمخيمات لجوء جديدة لهؤلاء المواطنين، ولا يعقل أن يكون هذا بديل عن الأعمار فهذا قبلناه كإسعاف أولي ولا يعقل بعد ٣ شهور نبدأ نضع حجر أساس لمشاريع جديدة مدتها سنوات.

هذه المشاريع المؤقتة نخشى أن تؤثر

الأعمار يسير ببطء شديد، وأداء الوكالة عليه ملاحظات، ونطالب المجتمع الدولي أن يسارع لتعديل خطة سيري للأعمار

لكن عودنا شعبنا الفلسطيني أنه يدافع عن قضيته العادلة، وبكل فخر واعتزاز نحيا أهلنا في الضفة والقدس الذين خرجوا بأطفالهم ونسائهم يدافعون عن شرف الأمة فكل التحية لهم، ونحن حذرنا العدو من المساس بالمسجد الأقصى وقلنا أنه خط أحمر يجب أن لا يقترب أحد منه والعدو يضرب بتحذيراتنا بعرض الحائط وها هو يدفع الثمن.

العدو بإجراءاته واحتضانه للمستوطنين ومحاولة تقيسهم وهدم المسجد الأقصى اليوم يجني ثمار ذلك، وها هيال مقاومة الشعبية العارمة تقاوم الاحتلال، ونحن نحيتها ونؤيدها ونطلب المزيد حتى لجم الاحتلال وإبطال إجراءاته في القدس.

اليوم نحيا كل الجهود وعمليات المقاومة بالسكاكين والدهس وإطلاق النار، ونطالب بالمزيد لأن الاحتلال لا يفهم إلا هذه اللغة، ويجب أن يدفع الثمن وعندما تشعر إسرائيل أنها تدفع الثمن من أرواح مستوطنينا فستفهم وتوقف تغولها على الشعب والمقدسات.

نحن نأمل أن يتم تعزيز الحالة الثورية الشعبية العامة في فلسطين ومازلنا ننتظر ردة الفعل القومية في كل العالم من المسلمين ومطلوب من كل مسلم في العالم أن يثار للمسجد الأقصى فهو في أخطر مراحله من تقسم وهدم وتهويد ولا بد للعالم كله أن يقف ضد سياسة الاحتلال حتى يعلم أن قضية القدس غير قابلة للمساومة أو قياس مدى التأثير فيها.

ما هي آخر التطورات في ملف الحوار غير المباشر مع الاحتلال؟

كان يفترض أن يكون لقاء في الشهر الماضي، ولكن بسبب الأحداث المؤسفة في سيناء، قامت مصر بأرجاء جولة المفاوضات غير المباشرة مع الاحتلال، وحتى الآن لم يتم تحديد مواعيد لذلك، ونحن جاهزين للمفاوضات غير المباشرة لنقاش القضايا التي من المفترض أن تناقش والملفات المطروحة بهذا الشأن.

من الداخل، ويطلق فيه النار والمقدسيات يضرين أروع الأمثلة في الدفاع عنه، على مسمع العالم وللأسف الشديد لا توجد ردة فعل على الأقل تكافئ الحد الأدنى. أين هي الردود الأفعال العربية والاسلامية التي تلجم عدوان العدو الصهيوني، للأسف الشديد نحن تعترينا الصدمة أمام حالة السكون والسكوت إلا من بعض



الزميل حسام أبو ججوج لدى حوار ه النائب / د. خليل الحية

التصريحات من هنا وهناك وحتى على المستوى الشعبي لا يوجد له أثر فهو ليس بالمستوى المطلوب.

فهناك خطوات يجب أن تحدث من سحب سفراء، وإغلاق سفارات، وقطع علاقات ورفع دعاوى قضائية في المحاكم

القدس تتعرض لانتهاكات مستمرة في ظل صمت عربي وشعبي، كيف تقيم الموقف العربي والاسلامي من الاعتداءات المتكررة على القدس؟

ما يحدث في القدس هو حسم من قبل الاحتلال لمدينة المقدسة ومحاولات

الاحتلال الحصانة والقرار النهائي لتحديد المصنع، وصاحب المصنع، وكل ما يتعلق بالأعمار وأعطت فيتسو للاحتلال على البيوت التي ستبنى والتي لا تبنى.

خطة سيري تؤكد أن الأعمار سيحتاج الى عشرات السنوات، وهذا لا يحتمله شعبنا

النائب عدوان: عمل الحكومة بدون عرضها على التشريعي ترسيخ دكتاتورية سياسية

الحكومة مقصرة بحق القطاع
وتتعامل مع أزماته بالتسويق

على أبو مازن أن يرفع يده عن الحكومة
ويعطيها الصلاحيات اللازمة

رامي الحمد الله فقد المصادقية كرئيس حكومة لعدم تنفيذ وعوده المتعلقة بأزمات القطاع

الأقصى ومدينة القدس حيال ما يتعرض له من اعتداءات يومية من قبل المستوطنين وقوات جيش الاحتلال، مقابل حرصه على استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال. وقال "محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية) ببذل جهداً أمنياً كبيراً في الحفاظ على أمن العدو وذلك من خلال التنسيق الأمني ويعتمد إغفال الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك". وأضاف: "إن تعمد إغفال المسجد الأقصى من قبل عباس يظهر وكأن الأقصى ليس في القدس المحتلة التي لم نر لعباس خلال الفترة الماضية موقف حقيقي من الهجوم المستمر عليها من قبل الاحتلال وقطعان مستوطنيه".

اتهامات باطلة ومتسعة

وحول التطورات الميدانية الأخيرة في غزة أدان النائب عدوان اتهام حركة فتح لحركة حماس بأنها وراء تفجيرات غزة، معتبراً أن ذلك ذريعة تتخذها حركة فتح لتخريب المصالحة، المخربة أصلاً من قبل حركة فتح وبقرار مسبق، وقال: "حماس في غنى عن استخدام القنابل ضد قادة فتح، فبيان واحد أو موقف واحد كان يكفي لوقف المصالحة لو أرادت حماس ذلك".

وتابع قائلاً: "لكن ما جرى هو نهج فتحاوي أصيل ولا زلنا نذكر كيف بترت قدم نبيل عمرو، وكيف قتل غيره في مواجهات وصادمات داخلية بين أبناء فتح، وليس بعيداً عن الذاكرة اقتتال فتح في جامعة الأزهر بالأمس، وهذه الخلافات الفتحاوية الداخلية معروفة للجميع ولا يحتاج إلى شرح".

على المجلس التشريعي هو ترسيخ دكتاتورية سياسية، وهذا مخالف لأبسط مناهج الديمقراطية، فلا يوجد أي حكومة لا يتم مسانلتها في العالم إلا حكومة التوافق حتى الآن. وأضاف بأن حركة فتح هي عهد الراحل ابو عمار كانت حركة تحرر وطني، بينما فقدت في عهد أبو مازن كل القيم الوطنية، وباتت بفضل قيادته حركة تشق الصف الوطني وتضعف القضية، وأداة في يد قوى خارجية ومعادية للشعب الفلسطيني تستخدمها متى شئت لضرب صمود وثبات الشعب في كافة اماكن تواجده.

موازنة منقوصة

وأكد أن السلطة الوطنية استثنت قطاع غزة من موازنتها للعام ٢٠١٥ م وقال عدوان إن عدم إدراج قطاع غزة بموازنة العام القادم يدلل بوضوح على تنكر وتصل حكومة رامي الحمد لله وعدم وجود أموال حكومية للإنفاق على غزة، وكأنها ليست من فلسطين. وأضاف: "أبو مازن يمارس خديعة على حماس وهو يريد مزيماً من عزل غزة ولا يؤمن بالوطن الواحد ولا المقاومة ولن يعمل على إعادة الإعمار ورفع الحصار".

وطالب عدوان الحكومة بإدراج القطاع ضمن موازنة العام القادم وضرورة شمولها لرواتب الموظفين، والمصاريف التشغيلية، وإعادة الإعمار، والمشاريع التطويرية وغيرها، كذلك دفع وإيصال أموال التبرعات التي خصصت لقطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير عليها. وحول تطورات الأوضاع الميدانية في مدينة القدس المحتلة اتهم النائب عدوان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بتعمد إغفال المسجد

بل تفاقم كثيراً مع أزمة المنازل المدمرة والأسر المشردة، والحصار تصاعد والمعابر مغلقة والكهرباء أسوأ من قبل والوزارات مشلولة والخدمات المقدمة للمواطنين تزداد سوء خاصة فيما يتعلق بالواقع الصحي.

وأشار إلى أن المجلس في حال توفرت الظروف المناسبة سيصدر قراراً يقضي بأن الحكومة لا تمثل الشعب ولا تعكس طموحه وسياساته، وتابع قائلاً: "لكن هذا غير متوفر الآن لأنه لا يوجد جهة تمتلك الأغلبية في المجلس التشريعي".

ولفت النائب عدوان إلى وجود اتفاق بين حركتي حماس وفتح وباقي الفصائل على عقد جلسة للمجلس التشريعي في الشهر الأول بعد تشكيل الحكومة، لكن للأسف هذا لن يتم وبالتالي أصبح هناك ضرورة على رئاسة السلطة على أن يتم دعوة المجلس حسب اتفاق القاهرة لأنه هو المؤسسة الوحيدة التي مازالت موجودة وتمتلك الشرعية القانونية والسياسية على أساس ان يقوم بدوره الفاعل في تعديل مسار الحكومة والرقابة عليها وخلق شراكة حقيقية.

وأكد على ضرورة الاسراع في وجود شراكة سياسية حقيقية بين مكونات الشعب الفلسطيني لتقوية الجبهة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والتحديات الداخلية، ومواجهة الانحياز الدولي المطلق لإسرائيل وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وبين إلى أن المشكلة الحقيقية في تنفيذ بنود اتفاق المصالحة وجود أزمة عدم الاعتراف بحماس كشريك سياسي.

شرعية توافقية وليست دستورية

واعتبر النائب عدوان أن حركة حماس أخطأت عندما أعطت شرعية توافقية لأبو مازن على

لم يعد خافياً على أحد بأن حكومة التوافق لم تقم بواجباتها تجاه قطاع غزة، فلا هي سارعت لدمج الموظفين، وتوحيد الجسم الإداري للوزارات والمؤسسات الحكومية، ولا هي قامت بدورها فيما يتعلق بإعادة إعمار البيوت المهدمة جراء العدوان الأخير، بالإضافة لتجاوزات حكومية واضحة للاتفاقيات الموقعة بين الفصائل الفلسطينية فيما يتعلق بملف المصالحة، "البرلمان" وضعت كل تلك التساؤلات بين يدي النائب عاطف عدوان وأعدت التقرير التالي:

طالب رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان محمود عباس "أبو مازن" برفع يده عن حكومة التوافق لتقوم بدورها تجاه الشعب الفلسطيني كله ودون تمييز، مشدداً على ضرورة أن يعطيها الصلاحيات اللازمة، وأن لا يقف في طريقها. وحمل النائب عدوان حكومة التوافق المسؤولية بعدم القيام بدورها المناط بها حسب اتفاق القاهرة، مطالباً الحمد الله بالاستقالة بسبب عجزه عن تحقيق متطلبات شعبنا، وقال "إن ما يقوم به الحمد الله الآن يرسخ مبدأ عدم المساواة بين أبناء الشعب الواحد، حيث أن المواطن الضفافي له كل الحقوق في قاموس الحكومة، فيما المواطن في غزة يحرم من كل شيء".

مصادقية مفقودة

وقال إن رئيس حكومة التوافق الوطني رامي الحمد الله فقد المصادقية كرئيس حكومة "لعدم تنفيذه أي من وعوده المتعلقة بحل مشاكل وأزمات قطاع غزة الكبيرة والكثيرة". وأضاف "أن وعود رامي الحمد لله الكثيرة التي لم يفعل بأي منها أفقدته المصادقية كرئيس وزراء لحكومة التوافق الوطني وخاصة موضوع رواتب موظفي قطاع غزة وإعمار ما هدمه الاحتلال في القطاع، وتوحيد الوزارات"، وأشار إلى أن: "حكومة الحمد الله الضعيفة تستخدم أسلوب التسويق والمماطلة مع معاناة وأزمات قطاع غزة".

واتهم النائب الحكومة بـ"التساق مع الكارهين لقطاع غزة في ممارسة مزيد من الضغط والابتزاز لتحقيق أهداف وتطلعات غير مقبولة". وتابع "إن الحمد لله وحكومته المخادعة زاروا قطاع غزة ووجدوا كل احترام وتقدير وتعاون وأعلنوا خلال تواجدهم بغزة عن قرب حل مشاكل القطاع وبعد مغادرتهم لم نلمس شيء بل زادت الأمور صعوبة ومعاناة في ظل استمرار أزمة رواتب موظفي غزة وعدم البدء بالإعمار وتفاقم أزمة الكهرباء".

معاناة متزايدة

وأضاف مشاكل ومعاناة السكان كما هي،



الزميل ماجد أبو مراد يحاور النائب / د. عاطف عدوان

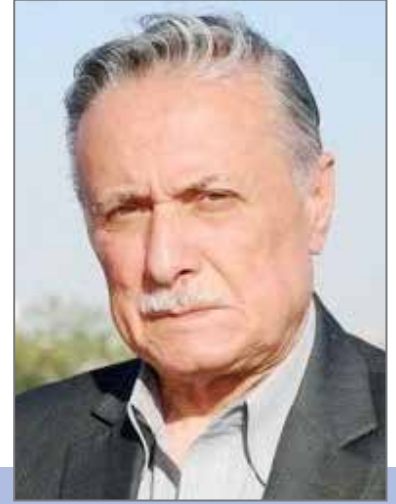
نواب : يجب الخروج من حالة تعطيل التشريعي والمضي قدماً نحو تفعيله



النائب أبو شهلا: تفجيرات غزة وتراجع الأمن عن تأمين حفل عرفات تسبب بإلغاء لقاء حول جلسة التشريعي



النائب منصور: الأغلبية البرلمانية موجودة وقادرة على الالتئام وممارسة الحق القانوني في التشريع والرقابة



النائب أبو ليلى: في ظل الظروف الحالية يجب بذل كل الجهود الممكنة من أجل انقاذ مسيرة المصالحة برمتها

الواقع الصعب الذي تعيشه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، والعمل على أن تمارس السلطة التشريعية دورها كاملاً في ظل مجلس تشريعي واحد ومفعّل.

زيارة معطلة واتصالات متعثرة

من ناحيته أكد النائب عن حركة د. فتح فيصل أبو شهلا أنه كان هناك اتفاق بين قيادة حركتي فتح وحماس في القاهرة أن يتم التحضير لجلسة موحدة للمجلس التشريعي في حدود ١٥ نوفمبر الجاري، وهذا ما تم التوقيع عليه وكان معلوم لدى الجميع، على أن يتم التحضير الجيد والمسبق له، وكان هناك لقاء محدد يوم السبت الماضي ٩ نوفمبر بين كتلتي فتح وحماس للتحضير لهذه الجلسة.

وتابع: " كان الأخ غزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية سيأتي إلى غزة، وكان من المفترض حدوث الاجتماع بين الكتلتين، وكان متفق على هذا الموعد مع رئيس كتلة التغيير والإصلاح محمد فرج الغول، والنائب خليل الحية، لكن ما حدث من تفجيرات واستهداف بيوت قيادات حركة فتح، وتراجع الأمن وعدم قدرته على ضبط المهرجانات وما أبلغنا به من تراجع الأجهزة الأمنية عن تأمين مهرجانات ذكرى أبو عمار، كل ذلك أدى إلى إيقاف الزيارة وتوقفت الاتصالات، ونحن الآن ننتظر نتائج لجنة التحقيق لتكشف عن الفاعلين، وبعدها إن شاء الله تعود الأمور إلى طبيعتها".

أبو شهلا : تفعيل المجلس التشريعي هو من ضمن استكمال كافة بنود المصالحة وهذا موقف لا تراجع عنه

سياقها الطبيعي".

وشدد أبو شهلا على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية والاستمرار في وضع الترتيبات لتفعيل المجلس التشريعي، لأن المجلس هو من ضمن استكمال كافة بنود المصالحة، وهذا موقف لا تراجع عنه ويجب أن نتمسك به، حسب قوله.

التشريع حتى مع اعتقال عدد كبير من نواب كتلة حماس البرلمانية، فإن الأغلبية وهي ١٠/٥٠ موجودة لدى كتلتنا، ويمكن أن نعمل على صياغة القوانين، لكن الفكرة الراسخة في أذهان البعض أنهم لا يريدون أن

منصور : الكتل البرلمانية الأخرى تشارك في تعطيل المجلس التشريعي بدعمها للقوانين الصادرة عن الرئيس

يطبقوا القانون وغير معنيين بوجودنا داخل المجلس التشريعي أصلاً.

ونوهت منصور إلى أنه حسب القانون الأساسي فإن ولاية المجلس التشريعي تنتهي فقط عند انعقاد المجلس الجديد المنتخب، وليس بعد أربع سنوات، لذلك يعتبر من الواجب في هذه المرحلة الحرجة عقد جلسات المجلس التشريعي وتفعيله للقيام بواجبه في الرقابة على الحكومة وسن القوانين التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني، وتحديث البنية القانونية في فلسطين.

وقالت منصور: "هذه ليست الحكومة الأولى التي تعمل دون أخذ الثقة من المجلس التشريعي، وبالتالي في هذه الحالة أصبح هناك تفوق للسلطة التنفيذية على كل السلطات الأخرى، بما في ذلك السلطة التشريعية، والمشكلة أن الأمر الآن فقط بيد للرئيس، وكأننا أصبحنا في حالة حكم الشخص الواحد، وبلد يحكمها الشخص الواحد، وهذا أكبر خطأ في تقديري، حيث تم إلغاء كل الشرعيات وكل المؤسسات الأخرى وفقط الرئيس وحكومته من يتولى الأمور دون رقابة تشريعية وبرلمانية على العمل الحكومي".

وتساءلت منصور: " هذه الحكومة هي حكومة توافق وطني بعد ثلاث حكومات في ظل الانقسام، ومن الأولى أن تحصل هذه الحكومة على ثقة المجلس التشريعي وتسير وفق الإطار القانوني في عملها، متساءلة لماذا لا يتم ذلك؟" ودعت النائب منصور الجميع لتحمل مسئولياته في ظل

محل شك، "البرلمان" استطاعت آراء نواب المجلس التشريعي بهذا الخصوص وأعدت التقرير التالي:

آثار الانقسام والعمل على إنهاء كل تداعياته بدءاً من تمكين حكومة الوفاق الوطني من أن تتولى مسئوليتها في قطاع غزة وانتهاء بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بأسرع وقت ممكن". ونوه أبو ليلى لأن الكتل البرلمانية الأخرى تجري دوماً مشاورات ومحاولات مع الكتلتين الأكبر في التشريعي من أجل حل هذه العقبات ولكن هذه العملية يزرع في طريقها الكثير من الانعقاد، مؤكداً على الاستمرار في هذه المحاولات حتى تمكين المجلس التشريعي من الانعقاد وممارسة المهام المنوطة به.

فتح تتهرب

من ناحيتها قالت النائب عن كتلة التغيير والإصلاح منى منصور أنه ليس لديها معلومات بخصوص ترتيبات معينة لعقد جلسة موحدة للمجلس التشريعي في وقت قريب، مشيرة إلى تهرب حركة فتح من هذا الاستحقاق المتمثل في عقد جلسة موحدة للمجلس التشريعي.

وأكدت النائب منصور أن الكتل البرلمانية الأخرى تشارك في تعطيل المجلس التشريعي من خلال مشاركتها في الجلسات التي ترأسها كتلة فتح في رام الله لأنها غير قانونية وغير شرعية، وبالتالي ترسخ إجراءات غير قانونية، وأضافت: "نحن نطالب دائماً بتفعيل المجلس التشريعي كله، لأن النواب هم من يجب أن يحمي القانون وليس من يخترقه ويتجاوزه، ولذلك فإن الكتل البرلمانية الأخرى متجاوزة للقانون ولم تساعد في الحل، ولم يعملوا على التئام كامل للمجلس التشريعي وتفعيله".

وتابعت: "لكن من الواضح أن الكل يرفض وجودنا، لأننا العدد الأكبر ويمكن أن نسيطر على قرارات المجلس، أو أن نغير في القرارات بقانون التي تصدر عن الرئيس، وهذا ما لا يريدونه".

وشددت النائب منصور أن الكتل البرلمانية الأخرى تمارس الخطأ وتصر عليه وتدعمه، من خلال السكوت والموافقة على كافة القرارات التي يصدرها أبو مازن مع أنها غير قانونية، لأنها يجب أن تصدر في حالة الضرورة القصوى، والضرورة في كثير من الأوقات غير موجودة.

وأشارت منصور إلى أن الأغلبية البرلمانية موجودة وقادرة على الالتئام وممارسة الحق القانوني في

باتت الجلسة الموحدة للمجلس التشريعي التي راجت أنباء عقدها في منتصف الشهر الحالي

النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن قائمة البديل قيس أبو ليلى قال: "إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في قطاع غزة فيما يتعلق بمهرجان الذكرى العاشرة لاستشهاد القائد أبو عمار، ستجعل من إمكانية بدأ مشاورات استئناف عمل المجلس التشريعي أكثر صعوبة مما كان عليه في السابق".

وأشار أبو ليلى إلى أنه كان هناك اتفاق بين الكتلتين البرلمانيتين لحركتي فتح وحماس على بدأ مشاورات للتوافق على الأسس التي وفقها سيستأنف عمل المجلس التشريعي بعد مرور شهر من تولى حكومة التوافق لمهامها، ولكن هذه المشاورات لم تبدأ حتى الآن.

وأكد أبو ليلى أنه في ظل الظروف الحالية يجب بذل كل الجهود الممكنة من أجل انقاذ مسيرة المصالحة برمتها ومن بينها الاستحقاق المتعلق باستئناف عمل المجلس التشريعي.

رقابة محدودة

وبخصوص آلية الرقابة على الحكومة في ظل تعطيل انعقاد المجلس التشريعي قال أبو ليلى: "كان هناك وضع طيلة السنوات السبع الماضية حيث كانت السلطة التنفيذية في الضفة الغربية تمارس عملها دون أي رقابة مباشرة من المجلس التشريعي، وهذا طبعاً وضع غير طبيعي وغير قانوني، وأدى إلى نتائج وخيمة فيما يتعلق بتدمير حالة الحريات العامة في البلاد وإفلات السلطة التنفيذية من الرقابة التشريعية، بينما كان بعض النواب في غزة يقومون بهذا الدور، وعلى كل حال فإن عدم مراقبة السلطة التنفيذية كان واحد من الأثمان التي دفعناها نتيجة وضع الانقسام السائد".

وتابع: "المخرج من هذا الوضع هو الجدية في معالجة

أبو ليلى : بقاء الحكومة بدون رقابة أدى إلى نتائج وخيمة وتدمير حالة الحريات العامة



آفاق آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

المقدسيون في ثكناتهم صامدون

أشعل الاحتلال الصهيوني فتيل حرب دينية، وقومية، وربما كونية، انطلاقاً من القدس الشريف وتحديدًا من المسجد الأقصى المبارك، بعدما تجرأ المتطرفون والحاخامات وقادة دولتهم المارقة على تدنيس واقتحام ساحات وباحات الأقصى، والتي باتت تتزايد يوماً بعد يوم وبشكل متكرر حتى أوشك أن يصبح الأمر شبه مألوف لدى الناظرين والمراقبين، وبقيت الأمور تسير على هذا النحو حتى هب أهل المدينة المقدسة للدفاع عنها نيابة عن أمة المليار مسلم.

هذه الأمة رأس حربتها الشعب الفلسطيني وفي مقدمته أبناء القدس الأبطال أمثال إبراهيم العكاري، ومعتز حجازي، وقائمة طويلة من الضدائين منهم من قام بواجبه تجاه القدس ومنهم من ينتظر دور.

شعبنا في القدس لم يعد يحتمل إجراءات الاحتلال فيها، واستفزات حاخاماته، وتدنيس قسادة وغلاة المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك فقرر الأبطال الدفاع عن أولي القبلتين دون انتظار أي شكل من أشكال العون المفترض على الأمة العربية والإسلامية، الأمر الذي طال انتظاره دون جدوى.

هبة القدس الحالية نأمل لها مزيد الاشتعال والسير نحو اساليب أخرى بجانب دهم المستوطنين بالسيارة، وإن تمتد لتصل لمحافظة الضفة كافة، وكل مكان يتواجد فيه الصهاينة حتى اقتلاعهم من أرضنا المباركة، الهبة المباركة وحالات الدهس تضع قطار الانتفاضة الثالثة على السكة وتجهزه للانطلاق بإذن الله.

على الأطراف كافة أن تدرك أن أهل القدس دافعوا سابقاً عن الأقصى وما زالوا، وهم اليوم جاهزين للاستمرار في نضالهم أكثر من أي وقت مضى، بل والصمود في وجه العدوان والتطرف والارهاب الذي ترعاه الدولة العنصرية الصهيونية، وما علينا إلا أن ندعم هذا الصمود بوسائل الاستمرار والإمداد، بالإضافة لتوفير وسائل بقاء أهل القدس صامدون في ثكناتهم وبيوتهم وأماكن تواجدهم التي يسعى الاحتلال لاقتلاعهم منها بأي ثمن.

لم يكن في السابق هناك أي مبرر لأجهزة أمن الضفة لقمع المتظاهرين والمتعاطفين والمدافعين عن القدس، ومن باب أولى بالتالي ليس هناك مبرر لهذا الفعل الشنيع وطنياً بعد هبة أهلنا في القدس، ولأن واصلت هذه الأجهزة القمعية سياستها فسيكون هناك حاجة وضرورة وطنية لإنهاء تلك الأجهزة، والاطاحة بها، لنختصر الزمن في الوصول إلى أهدافنا الوطنية بالسرعة الممكنة.

إن أي قوة أو كيان سياسي، إقليمي أو دولي، يصنع من نفسه عائقاً أمام الهبة الفلسطينية المدافعة عن القدس، عليه أن يدرك بأن السنة للهب المشتعلة في القدس ستصله لا محالة، وسيحرق غضب الشعب كل من تعاون مع الاحتلال، أو مهد له الطريق ليستمر في عداوته واحتلاله للمدينة المقدسة وفلسطين.

لسان حال أهلنا في القدس يقولون أنهم سيقفون في أماكنهم ومواقعهم وكنائهم صامدون ثابتون مرابطون، غير مقصرون بحق مسرى رسول الله الأمين، وعلى الأمة الإسلامية أن تقوم بدورها في رعاية المقدسات والدفاع عنها، عبر هبات شعبية، ومواقف رسمية واضحة، لا تقبل التأويل، فلم يعد متسع للتسويق أو المماطلة فيما يتعلق بالمقدسات.

بات على الشعوب، والحكومات، والبرلمانات، والأنظمة، والمؤسسات، والعلماء والشخصيات الاعتبارية، تقديم العون والنصرة لأهل القدس وعلى جناح السرعة، خاصة إذا ما علمنا أن هناك عشرات المؤسسات الصهيونية تعمل على تحقيق حلم بنى صهيوني في القدس، وهدم المسجد وإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه، سواء كان ذلك بالمال، أو الإمداد اللوجستي والمعنوي، أو غير ذلك.

علينا أن نفهم هذه الحقيقة جيداً، وأننا إذا لم نعمل على تحرير المسجد الأقصى فلا نلوم أنفسنا إن استيقظنا يوماً على أصوات انفجارات هدمه بز لزال مصطنع يحدثه الصهاينة تحت أساساته وقواعده لا قدر الله.

لجنة الداخلية والأمن تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية



يعيشها في ظل الحكومة السابقة. من جهته قال وكيل الوزارة كامل أبو ماضي أن وزارة الداخلية تجد معاناة شديدة في الاستمرار بعملها لعدم صرف الموازنات والنفقات التشغيلية للوزارة، الأمر الذي يؤثر سلباً على المهام اليومية للأجهزة الأمنية والشرطية.

ولفت إلى أن وزارته باتت بحاجة ماسة لسجن بعد قيام الاحتلال بقصف السجن السابقة خلال فترة العدوان على غزة، محذراً من انتشار الأمراض والأوبئة في صفوف المساجين والموقوفين جراء تواجدهم بأعداد كبير في ظل ظروف غير مناسبة.

الأمنية في ظل الحكومة الجديدة. واستعرض مدراء الدوائر في الشرطة الحالة الأمنية في القطاع كل حسب اختصاصه، منوهين إلى أهم المشاكل التي تواجه عملهم في ظل حكومة التوافق والتي أكثرها كان عدم وجود ميزانية تشغيلية إضافة إلى عدم تواصل وزير الداخلية مع الأجهزة في قطاع غزة.

وأكد مدراء الدوائر استمرارهم في عملهم في ظل ظروف غير طبيعية، مشددين على التزامهم الوطني والأخلاقي واستمرار عملهم لضبط الأمن في القطاع، وحماية المواطن لتستمر حالة الأمان التي كان

عقدت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الداخلية كامل أبو ماضي، بحضور مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، وعضو اللجنة النائب سالم سلامة، كما حضر من وزارة الداخلية مدير مكافحة المخدرات أحمد القدرة، ومدير المباحث العامة جمال الديب، ومدير شرطة المرور علي النادي.

وافتح الجلسة النائب أبو راس مرحباً بالحضور من وزارة الداخلية، ومؤكداً على الدور المهم الذي يقومون بتأديته وخاصة المحافظة على أمن قطاع غزة، مبيناً أن هذه الجلسة تأتي لمناقشة الأوضاع

النائب النجار يلتقي لجنة سفراء القدس في المدارس الثانوية



استقبل النائب خميس النجار عضولجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي، وفداً من طالبات لجنة سفراء القدس في مدارس الثانوية العامة بوزارة التربية والتعليم.

ورحب النائب النجار بالوفد مؤكداً على أن القدس هي جزء من عقيدتنا وهي آية في القرآن الكريم، ولا يمكن أن نتخلى عنها مهما دبروا لنا من مكائد ومهما كانت الصعاب، منوهاً لضرورة أن يكون هناك محاور أساسية وصحيحة ننهجها للدفاع عن القدس والأقصى.

وأشار النائب النجار للطالبات إلى أن هناك بعض المغالطات العديدة في الدول الأوروبية حيث يعتقدون أن القدس وفلسطين هي حق لليهود وأن

الفلسطينيين هم عائق أمامهم وليس لهم أي حق في فلسطين، مشدداً على ضرورة العمل جاهدين حتى نوضح للأوربيين والعالم أجمع بأن فلسطين هي أرض إسلامية وفلسطينية وليس لليهود حق في أرض القدس وفلسطين.

وقال: "لا بد أن نوضح أن إسرائيل محتلة للقدس وليس

لها أحقية فيها وإن ما تقوم به هو إجرام رغم وجود كل المعاهدات والمواثيق التي توضح تلك الجرائم وأن القدس إسلامية وعربية ولا حق لليهود فيها على مدار التاريخ".

كما طالب بإيصال الدعم المادي لأهالي القدس عن طريق بعض الوسائل والطرق المختلفة وأن تكون مخططة من قبل حتى لا يقوم العدو بسرقتها من أهالي

القدس، منوهاً لأن أهالي القدس يواجهون مخططات الاحتلال في مدينتهم بكل صبر وثقة بالنصر القريب. وشكر النائب النجار وفد وزارة التربية والتعليم وطالبات لجنة سفراء القدس في المدارس الثانوية على الحضور، وأكد أن المهمة القادمة تتطلب تهيئة الجيل القادم لنصرة القدس والعمل على إنشاء جيل للتضحية من أجل القدس وتحرير الأقصى وفلسطين.